«النفط الكويتي» بـ64,8 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 88 سنتا ليبلغ 64,81 دولارا بزيادة 1,3٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

تطور التجارة الإلكترونية وزيادة الطلب من المتسوقين عبر الإنترنت دعمت القطاع

الكويت مركزاً لوجستياً خلال 2022.. بـ 3,4 مليارات دولار

1,1 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية المتوقع بالكويت في العام 2020

تطور قطاع اللوجستيات نتيجة زيادة الأنشطة التجارية في الكويت

الخطط الحكومية والمشاريع المستقبلية عززت من نشاط الخدمات اللوجستية

9٪ نمو سنوي مركب لسوق اللوجستيات في الكويت بين أعوام 2018 و2022

محمود عيسى

بناء على رغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الرامية الى تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي وجعل البلاد مركزا أساسيا لكل القطاعات الاقتصادية، وضعت الكويت خططا مستقبلية لتطوير القطاعات الحيوية الاستراتيجية وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع مثل تطوير الموانئ البحرية والمطارات والطرق والسكك الحديدية والتي بدورها تؤدي مباشرة إلى ارتفاع نشاط الخدمات اللوجستية في البلاد.

وعلى ضوء ما تقدم توقع تقرير اقتصادي أن يصل حجم سوق الخدمات اللوجستية والتخزين في الكويت الى 3,4 مليارات دولار تقريبا بحلول عام 2022.

وقال موقع Ken Research التابع لشركة PRNewswire في تقريره عن سوق الخدمات اللوجستية والتخزين في الكويت ان تصبح الخدمات السريعة في البلاد أكثر أهمية في المستقبل القريب، بينما يصبح الاقتصاد الكويتي أكثر تكاملا بسبب التوسع السريع في خدمات التجارة الدولية، كما توقع نمو صناعة الشحن بسبب ارتفاع سوق التجارة الإلكترونية مع زيادة الطلب من المتسوقين عبر الإنترنت والسلع الإلكترونية المستوردة الى البلاد.

الاستثمارات الحكومية

وعن الاستثمارات الحكومية في قطاع اللوجستيات والتخزين، قال التقرير ان هذه السوق تطورت في الكويت في الآونة الأخيرة نتيجة تعاظم تطبيقات العولمة التي زادت من الأنشطة التجارية في البلاد، ما استدعى اتخاذ الحكومة الكويتية خططا للاستثمار عبر القطاعات الاستراتيجية في إطار خطة التنمية الخمسية 2015/2020، حيث من المقرر ان تخصص الاستثمارات بشكل أساسي للبنية التحتية للنقل واللوجستيات التي ستعمل على تحقيق هدف تحويل الكويت الى مركز تجاري في شمال الخليج.

خدمات التسليم السريعة

وتحدث التقرير عن زيادة الطلب على عمليات تسليم المشتريات عبر التجارة الالكترونية في الكويت ضمن نطاق زمني محدد، ناهيك عن الاهتمام بجودة الخدمات، الأمر الذي يتوقع أن يعزز نشاطات سوق التوصيل السريع في السنوات القادمة. ولتكريس هذا الأمر، قامت شركات التوصيل السريع خدمة التوصيل من الباب إلى الباب في الأسواق المحلية والدولية، كما اقامت مرافق متطورة لتتبع مسار الشحنات لتلبية وتسليم الطلبيات الحساسة بالنسبة للوقت في قطاع اللوجستيات في الكويت.

وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تتعزز الحاجة إلى التسليم في نطاق الوقت المحدد في ظل النمو الاقتصادي وتنمية التجارة والمبادلات التجارية ما يخلق فرصا لنمو قطاع الخدمات السريعة في الكويت.

نمو التجارة الإلكترونية

وتوقع التقرير أن يسهم قطاع التجارة الإلكترونية في الكويت خلال الفترة الخاضعة للدراسة في زيادة الطلب بقوة على الشحن ليصل سوق هذه التجارة في الكويت إلى 1,1 مليار دولار عام 2020 بسبب زيادة التسوق عبر الإنترنت. ومع ذلك فإن صناعة التجارة الإلكترونية تساهم في الحد الأدنى من إيرادات صناعة الشحن بوجه عام، ولكن مع نمو اعداد المتسوقين عبر الإنترنت وزيادة الطلب، فان التسليم السريع للسلع المستوردة في المستقبل سيساهم بنسبة كبيرة في توسيع سوق الشحن.

ويعرب المحللون في Ken Research في تقريرهم الذي جاء تحت عنوان «توقعات السوق الكويتية اللوجستية والتخزين حتى عام 2022»، والذي تناول طرق الشحن والنقل والتخزين والخدمات ذات القيمة المضافة والتجارة الإلكترونية واللوجستية، والتوصيل السريع، وتقديم الخدمات اللوجستية للغير، يعربون عن اعتقادهم أن توسيع شبكة التوزيع والابتكارات التكنولوجية، والارتقاء بنوعية الخدمة وتحديث المعاملات الجمركية ستخلق تأثيرا إيجابيا في سوق اللوجستيات والتخزين في الكويت.

وختم الموقع بالقول انه من المتوقع ان ينمو سوق اللوجستيات والتخزين في الكويت بمعدل ايجابي سنوي مركب بنحو 9٪ خلال فترة التوقعات التي تمتد بين عامي 2018 و2022، وان يستمد السوق زخما من تصاعد الأنشطة الصناعية، وتنامي التجارة الإلكترونية والاستثمار الحكومي المستدام في توسيع البنية التحتية اللوجستية والنمو الاقتصادي المستمر.

25٪ زيادة في الإنتاج الأميركي منذ بداية 2018

النفط يرتفع.. وروسيا تنأى بنفسها عن خفض الإنتاج

موسكو قد تؤيد تخفيضات قليلة من منتجين آخرين

بارکیندو: تذبذب أسعار النفط ليس في مصلحة المنتجين أو المستهلكين

رويترز: على وقع الترجيحات بأن تخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) إنتاجها قريبا من النفط خشية اتجاه الخام إلى الهبوط من جديد كما حدث في العام 2014 تحت وطأة تخمة المعروض، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس على الرغم من تأثرها بزيادة قياسية في الإنتاج الأميركي، حيث بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 67,49 دولاراً للبرميل بارتفاع 87 سنتا، أو ما يعادل 1,3٪، عن التسوية السابقة. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 50 سنتا، أو ما يعادل 0,9٪، إلى 56,96 دولارا للبرميل.

وتريد السعودية أن تقلص «أوبيك» الإمدادات بنحو 1,4 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نحو 1,5٪ من الإمدادات العالمية، وفقا لما قالته مصادر لـ «رويترز» خلال الأسبوع الجاري.

وستكون السعودية راغبة في مشاركة روسيا كما حدث عندما جرى خفض المعروض بشكل مشترك بداية من يناير 2017، على الرغم من أن روسيا لم تتعهد إلى الآن بتجديد أي إجراء مشترك.

وبينما تفكر «أوبيك» في تقييد الإمدادات، بلغ إنتاج الولايات المتحدة من الخام مستوى قياسيا جديدا الأسبوع الماضي عند 11,7 مليون برميل يوميا وفقا لبيانات نشرتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية الخميس الماضي.

وزاد الإنتاج الأميركي بنحو 25٪ منذ بداية العام الحالي.

وزادت مخزونات الخام بمقدار 10,3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في التاسع من نوفمبر إلى 442,1 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ أوائل ديسمبر 2017.

في المقابل، قال مصدران روسيان على مستو عال لـ «رويترز» ان روسيا تريد أن تنأى بنفسها عن أي تخفيضات في إنتاج النفط يروج لها بعض شركائها في اتفاق للإمدادات تقودها منظمة أوبيك.

وتخوفا من تراجع في أسعار النفط بسبب تباطؤ الطلب وإنتاج قياسي مرتفع في السعودية وروسيا والولايات المتحدة، تتحدث منظمة البلدان المصدرة للبترول مجددا عن تخفيض الإنتاج بعد أشهر فقط من زيادته.

وقال مصدر رفيع المستوى بالحكومة الروسية «أعتقد أنه لا ينبغي خفض إنتاج النفط رغم اننا فعلنا ذلك في الماضي، لكنه ليس الاتجاه المنهجي الصحيح.

وأضاف أن إنتاج النفط في روسيا اتخذ منحى صعوديا في الأعوام الماضية، بنحو 100 ألف برميل يوميا كل عام، وسيواصل هذا الأداء في المستقبل.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، قالت 3 مصادر مطلعة إن أوبيك وشركاءها يناقشون مقترحا لخفض إنتاج النفط 1,4 مليون برميل يوميا، رغم أن روسيا ربما لن تقبل مثل هذا الخفض الكبير.

وقال مصدر آخر على دراية بالتفكير الروسي إن موسكو قد تؤيد تخفيضات صغيرة، ستأتي على الأرجح من منتجين آخرين.

وتابع المصدر قائلا «نعتقد أن خفضا بمقدار مليون برميل يوميا هو أكثر واقعية، وليس 1,4 مليون برميل يوميا».

وقال المصدر الثاني إن خفضا بسيطا عن مستوى أكتوبر سيكون مكسبا لكل من موسكو والمنتجين الآخرين، مضيفا أن روسيا ربما تقترح عدم إحداث زيادة جديدة، بدلا من خفض في الإنتاج.

معارضة من الشركات

وتتعاون أوبيك مع منتجين خارجها في مقدمتهم روسيا لكبح إمدادات النفط منذ بداية 2017. وخفضوا القيود جزئيا على إنتاجهم في يونيو بعد ضغوط من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يريد دفع أسعار النفط للانخفاض.

وهناك دلالة على احتمال رفض روسيا أي خفض في إنتاجها، وتتمثل في اتجاه تفكير إيغور سيتشين رئيس شركة روسنفت عملاق الطاقة الروسي الذي يسيطر عليه الكرملين.

وتفادى سيتشين تقديم إجابة مباشرة عندما سئل عما إذا كانت هناك حاجة إلى قيود على الانتاج، قائلا ان أسعار النفط تشهد تعديلا بعدما تضررت من الضبابية التي تكتنف إنتاج إيران، التي ستستفيد في وقت لاحق من إعفاءات لصادراتها من العقوبات الأميركية.

وهناك أيضا جازبرم نفت، وهي شركة روسية كبيرة أخرى لإنتاج النفط، مستعدة لزيادة إنتاجها بنحو 200 ـ 300 ألف برميل يوميا هذا العام، وبحوالي 500 ألف برميل يوميا العام المقبل.

وأبدى وحيد علي كبيروف رئيس لوك أويل هذا الأسبوع أيضا معارضته لأي خفض.

ويشكل الارتفاع الكبير في إنتاج النفط الأميركي صداعا لأوبيك وحلفائها، حيث من المتوقع أن يصل إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام إلى 12,06 مليون برميل يوميا في المتوسط في 2019، متجاوزا مستوى 12 مليون برميل يوميا في وقت أقرب من المتوقع، بفعل قفزة إنتاج النفط الصخري، بحسب ما قالته إدارة معلومات الطاقة الأميركية هذا الشهر.

بدوره، قال أمين عام منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبيك) محمد باركيندو ان التذبذب في أسعار النفط ليس في مصلحة أحد سواء المنتجون أو المستهلكون، مرجعا تقلبات أسعار النفط الحالية إلى قلق الأسواق قبيل اجتماعات المنظمة.

وأوضح باركيندو، حسب صحيفة «الاتحاد»، أن المنظمة ستعمل جاهدة على استقرار الأسواق والحفاظ على ما تم تحقيقه خلال عامي 2017 و2018. وأشار إلى أن الاجتماع المزمع للمنظمة في الخامس من ديسمبر المقبل سيكون موعدا لاعتماد بعض القرارات الخاصة باستراتيجية التعامل مع السوق.

«الإسترليني» يسجل أكبر هبوط أمام اليورو منذ أكتوبر 2006

رويترز: هوى الجنيه الاسترليني أمام اليورو لأدنى مستوياته منذ أكتوبر 2006، وذلك في أعقاب الاستقالات المتتالية في حكومة رئيسة وزراء بريطانيا تريزا ماي احتجاجا على مسودة اتفاق للخروج من الاتحاد الأوروبي.

وسجل الاسترليني أسوأ خسارة ليوم واحد أمام اليورو منذ أكتوبر 2006. وأمام الين الياباني سجلت العملة البريطانية أكبر هبوط منذ أواخر فبراير الماضي. وهبط الاسترليني 1,65٪ أمام العملة الأميركية إلى 1,2778 دولار في معاملات شديدة التقلب بعد أن سجل مستوى أكثر انخفاضا بلغ 1,2722 دولار. وأمام العملة اليابانية تراجع الاسترليني 1,63٪ إلى 145,18 ينا. وهبط الاسترليني 1,84٪ مقابل العملة الأوروبية إلى 88,685 بنسا لليورو.

وعلى صعيد المعدن الأصفر، فقد ارتفع الذهب مقتربا من أعلى مستوياته في أسبوع، مع إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس وسط اضطرابات السوق، بعد أن أصبح الغموض يكتنف مسودة اتفاق طال انتظاره لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما ساعد الذهب على التماسك رغم صعود الدولار.

وارتفع الذهب في السوق الفورية 0,3٪ إلى 1214,79 دولارا للأوقية (الأونصة) بالسوق الأميركي، بعدما لامس أعلى مستوياته منذ 9 نوفمبر عند 1216,27 دولاراً في وقت سابق من الجلسة. وزادت العقود الأميركية للذهب 4,90 دولارات، أو 0,40٪، لتبلغ عند التسوية 1215 دولارا للأوقية. وتمسك الدولار بمكاسبه مقابل سلة من العملات، بفضل بيانات أظهرت زيادة أكبر من المتوقع لمبيعات التجزئة في الولايات المتحدة في أكتوبر الماضي.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 1,3٪ إلى 14,31 دولارا للأوقية، وصعد البلاتين 1,1٪ إلى 843,50 دولارا للأوقية، بينما قفز البلاديوم بأكثر من 4٪ ليسجل مستوى قياسيا عند 1178,30 دولارا للأوقية.

التضخم بـ«اليورو» لأعلى مستوى في 6 سنوات

رويترز: قال مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي أمس إن التضخم في منطقة اليورو زاد خلال أكتوبر الماضي بأسرع وتيرة في نحو ست سنوات بدعم من أسعار الطاقة.

وأوضح يوروستات ان أسعار المستهلكين في دول منطقة اليورو البالغ عددها 19 دولة ارتفع 2,2٪ على أساس سنوي في أكتوبر الماضي مقارنة مع زيادة نسبتها 2,1٪ في سبتمبر و2٪ في أغسطس. وهذه أكبر زيادة منذ ديسمبر 2012.

وعدل يوروستات قراءة التضخم الأساسي بالخفض إلى 1,2٪ على أساس سنوي من قراءة سابقة بلغت 1,3٪. لكنه مازال ينمو بوتيرة أسرع من التي سجلها في سبتمبر والتي بلغت 1,1٪.

وعلى أساس شهري، ارتفع التضخم الأساسي 0,2٪ في أكتوبر، بما يتوافق مع توقعات السوق، لكنه تباطأ من 0,5٪ في سبتمبر. وارتفع المؤشر الأساسي الأضيق نطاقا، والذي يراقبه الكثيرون في السوق ويستثني أسعار الطاقة والغذاء والتبغ والكحول، إلى 1,1٪ على أساس سنوي.

وقادت التضخم الأساسي بشكل كبير أسعار الطاقة التي قفزت 10,7٪ على أساس سنوي في أكتوبر، بينما ارتفعت أسعار السلع الصناعية الأخرى 0,4٪ فقط. وبلغ معدل التضخم في قطاع الخدمات، وهو الأكبر في اقتصاد منطقة اليورو، 1,5٪ على أساس سنوي، لكن الأسعار انخفضت 0,3٪ على أساس شهري.